العنف السياسي وتأثيره في إضعاف التنمية في المجتمعات العربية

الأستاذ المساعد الدكتور

حارث قحطان عبدالله

جامعة تكريت/ كلية العلوم السياسية

Drharith36@gmail.com

المقدمة :-

يمارس العنف السياسي في المجتمعات دوراً سلبيا في عرقلة التطور الاقتصادي وإضعاف التنمية الشاملة لكل اوجة الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ذلك لان من شروط اي تنمية إن يكون هناك استقرار سياسياً نسبياً مما يتيح المجال للتطور الاقتصادي وتضاعف نسب التنمية الشاملة . ولاشك ان المجتمعات العربية أصبحت اليوم تمر بسلسلة من موجات العنف السياسي المتصاعد في السنوات الماضية ولاسيما مع ظهور مايعرف بالربيع العربي وانقسام المجتمع في تلك الدول بسلسلة من التغييرات العنيفة والتي لا تزال مستمرة مع تصاعد موجات العنف مابين الثورات والثورات المضادة في بعض الدول كما في مصر وليبيا. ومن ثم تطور مفهوم العنف السياسي الى العنف الطائفي والذي يشاهد في اكثر من دولة عربية ابتداءاً بالعراق منذ احتلاله في عام 2003 والاعوام التالية وانقسام مجتمعه انقساماً عرقياً وطائفياً ومروراً بسوريا ولبنان واليمن . وهو ما يجعل مجتمعات هذه الدول تمر في اخطر مرحلة من مراحل نشأتها الحديثة والذي قذ يؤدي الى تقسيم هذه الدول تقسيمات تعتمد اساليب فئوية وطائفية , في الوقت التي تؤدي ظروف عدم الاستقرار السياسي واندلاع موجات العنف الى تدهور في التنمية الاقتصادية او التنمية الشاملة.

فرضية البحث :

تنطلق البحث من فرضية مفادها: أن العنف السياسي يؤثر سلباً في مؤشرات التنمية البشرية في المجتمعات العربية من خلال تأثيراته المباشرة على امن الإنسان وما يمثله من تهديد لحياته، فضلاً عن التأثير غير المباشر في قدارت الناس في الوصول الى التنمية الشاملة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية .

وسوف يتم التطرق في هذا البحث الى في ثلاثة مباحث كالآتي

المبحث الأول : مفهوم العنف والعنف السياسي والطائفي

المبحث الثاني : أثر العنف على التنمية

المبحث الثالث : معوقات التنمية في ظل العنف السياسي والطائفي

المبحث الأول : مفهوم العنف والعنف السياسي والطائفي

يعد العنف من المفاهيم التي تهتم بها العلوم السلوكية والاجتماعية نظراً لتنوع انماطه من عنف فردي الى عنف اجتماعي ، ومن عنف منظم الى عنف غير منظم . وأن ابعاد العنف يتعدى الافراد الذين يقعون في بؤرته الى النسيج الاجتماعي بل وحتى الى البناء الاجتماعي للمجتمعات ، وهو من الظواهر العامة نسبياً والتي لا تخلو منها المجتمعات البشرية رغم درجات رقيها أو تخلفها .

أولاً: مفهوم العنف .

العنف كأي ظاهرة مجتمعية ، هو بحاجة الى تعريف دقيق ، وتحديد علمي ومعرفي لمسبباته وعوامله وموجباته ، وذلك لأننا لا يمكن أن نحدد طبيعة الجذور والعوامل التي أبرزت هذه الظاهرة دون تفسيرها تفسيراً علمياً دقيقاً.

فالعنف في معناه اللغوي ضد الرفق أو هو الخرق بالامر وقلة الرفق به[1].ممايعني أن العنف ضد الرأفة متمثلاً في استخدام القوة القولية أو الفعلية ضد شخص آخر.

ويعرفه القاموس الفرنسي على انه كل ممارسة للقوة عمداً أو جوراً وكلمة عنف "Violence" الفرنسية مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير الى القوة ، فمصطلح القوة والعنف مشتقان من أصل واحد ، وان كلمة مفهوم القوة " Force" أكثر شمولية من العنف فهذا الاخير من الناحية اللغوية هو الاكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو التزام ما[2].

ويعرف عالم النفس الاجتماعي (ايرك فروم) ، ان العنف يمثل الناتج التلقائي للشعور بالاحباط الذي ينشأ عن عدم تحقيق الاماني والطموحات الخاصة بالافراد[3]. في حين يعرفه عالم

الاجتماعي الامريكي (بيبرج) " هو أفعال التدمير والتخريب والحاق الاضرار والخسائر التي توجه الى الأهداف أو ضحايا مختارة أو ظروف بيئية أو وسائل أو ادوات[4].

في حين يرى دكتور بكر القباني أن العنف يمثل القوة الصريحة فيعرفه ، العنف بانه نقيض الهدوء وهو كافة الاعمال التي تمثل فيه استعمال القوة أو القهر أو القسر أو الاكراه بوجه عام ومثالها اعمال الهدم والإتلاف والتدمير والتخريب وكذلك اعمال الفتك والقتل والتعذيب وماأشبه[5].

ويرى عالم الاجتماع (جوهان جولتن) العنف بأنه " ضرر يمكن تجنبه عن الوفاء بالاحتياجات الانسانية للإنسان وتعزيز الرفاهية والهوية والحرية ويتوافق هذا الشكل من أشكال العنف مع الأساليب المنهجية التي من خلالها يقوم نظام اجتماعي أو مؤسسة اجتماعية معينة بقتل الافراد ببط عن طريق منعهم من إشباع احتياجاتهم الأساسية "[6].

كما عرفت منظمة الصحة العالمية (WHO) العنف في تقريرها العالمي الأول الخاص بالصحة والعنف بأنه " الاستخدام المتعمد للقوة البدنية الفعلية أو التهديد باستخدامها ضد الذات أو ضد شخص أخر أو ضد مجموعة من الاشخاص أو المجتمع ككل مما يسفر عن وقوع إصابات أو فيات أو ايذاء نفسي أو سوء نمو أو حرمان ،أو قد يؤذي بشكل كبير الى ذلك "[7].

ومن خلال كل ماسبق يمكن تعريف العنف بأنه ، أي سلوك يؤدي الى إيذاء شخص لشخص أخر وقد يكون هذا السلوك كلاميا نفسياً (معنوياً) يتضمن أشكالاً بسيطة من الاعتداءات الكلامية أو التهديد ، أو قد يكون السلوك فعلياً حركياً (مادياً) كالضرب المبرح أو الاغتصاب والحرق والقتل أوقد يكون كلاهما وقد يؤدي الى حدوث الم جسدي أو نفسي أو إصابة أو معاناة أو كل ذلك في آن واحد "

ثانياً : أنواع العنف .

أن لظاهرة العنف أنواع مختلفة طالماً أنه سلوك يؤدي الى الحاق الإذى بالآخرين ، ويأخذ هذا العنف أنواع ومداخل وأشكال متعددة نوضحها فيما يلي .

1- **العنف الجسدي** : ويتمثل بممارسة القوة الجسدية بشكل قصدي ويهدف الحاق الاضرار بالغير بشكل غير قانوني ، ومن أمثلة ذلك ضرب بالايدي أو بالادوات أو الحرق أو بالنار ... الخ[8].

2- **العنف المعنوي** : ويطلق عليه البعض بالعنف النفسي ، وهو الحاق الضرر بالاخرين من الناحية السكولوجية في الشعور الذاتي بالأمن والطمانينية والتوازن ، وهذا الصنف من العنف ق يكون مرحلة نحو ممارسة العنف المادي ، ويعرف بأنه استعمال شتى أنواع الضغوط النفسية على الإنسان للسيطرة على أفكاره وتصرفاته الاجتماعية ومبادئه الانسانية والحد من حرية تفكيره[9]. ويعد الاعلام الموجه الذراع الرئيسي للعنف المعنوي من خلال التأثير على أفكار الاخرين .

3- **العنف المؤسسي أو عنف السلطة** : المتمثل بممارسات بعض الحكومات من خلال اجهزتها القمعية خروجاً عن الدساتير والمواثيق الشرعية التي ارتضتها لنفسها [10]. ويطلق عليه بالعنف السياسي وهو شائع في البلدان العربية سواء من خلال اجهزتها القمعية اومن خلال ما نشاهده من الاعمال اليومية الموجه من قبل الانظمة السياسية ضد شعوبها ولاسيما في " بلدان الربيع العربي " .

4- **العنف الأسري** : وهو سلوك عدواني ينتج من وجود علاقات غير متكافئة بين أفراد الأسرة وفقاً للنظام الاقتصادي والاجتماعي والاطار الثقافي السائد في المجتمع ، ويبرز السلوك العدواني في المجتمعات الأبوية التي تعزز سلطة الرجل وبسط نفوذه على جميع افراد الأسرة مستخدماً العنف عليهم[11].

5- **العنف الجنسي** : وهو اتصال جنسي اجباري يتم بالقوة بين البالغ والطفل أو استغلال البالغ الطفل دون وعي وادراك الطفل لهذه العلاقة الجنسية ومخاطرها[12].

6- **العنف الديني الذي تمارسه بعض الجماعات الدينية** : والتي ترجع كافة الأزمات الى تغيب الشرعية الإسلامية والى قهر واستبداد الانظمة السياسية ، وعندما تنعدم فرص الخروج من نفق الأزمات تظهر في المجتمع فرص العنف الديني[13]. الذي يهدف الى ارغام الدولة على الاستجابة لمطالبها او لاسقاطها وتأسيس بديل ديني عنها .

7- **العنف المقنع أو المسكوت عنه** : ويطلق عليه بالعنف الاجتماعي وهو عنف غير مباشر وعادة ما يتغاضى عنه الناس ، ويحدث عندما تعجز الذات عن تحقيق أهدافها بصورة مشروعة ، مما يؤدي الى توجيه العنف نحو الخارج أي نحو الأخر ، لهذا ينتهز الفرد أي فرصة موالية للانتقام باساليـ ب عدوانية والكراهيه والسيطرة والاستغلال المادي والمعنوي[14].

8- **العنف الطائفي** : وهو العنف الموجه من طائفة سواء كانت عرقية أو مذهبية أو سياسية ضد طائفة أخرى في البلد الواحد ، وهو عنف يصاحب التغيرات الجذرية والعنيفة التي تقع في الدول كالثورات والانقلابات ، وهناك أمثلة كثيرة في البلدان العربية كالاحداث الحاصلة في العراق[15].وبلدان الربيع العربي وما نشاهده اليوم من مشاهد للعنف الطائفي في كل من سوريا بمشاركة الميلشيات الايرانية وميلشيات حزب الله اللبناني ، أو في اليمن من قبل ميلشيا الحوثي ضد بقية الطوائف في اليمن نماذج بارزة للعنف الطائفي الممنهج في البلدان العربية .

9- **العنف الكلي** : وهو مجموعة الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ومن أشكاله الأساسية ، غياب العدالة الاجتماعية ، وحرمان بعض الجماعات والقوى من حقوقها السياسية وعدم إشباع حاجاتها الأساسية وهناك من يطلق عليه بالعنف الصلب[16].هو نموذج مرجح الانتشار في مصر نتيجة التضييق الاجتماعي على جماعة الاخوان المسلمين .

10- **عنف المقاومة**[17] : وهو عنف تخص المقاومة المسلحة التي تقوم بها الجماعات المقاومة المسلحة في حالة احتلال البلدان وعلى الرغم من شرعية تلك المقاومة[18]. الا أن العنف الذي يستخدم في أحيان كثيرة يؤدي الى اضرار نفسية للأفراد والمجتمعات .

وبالاضافة الى الانواع السابقة توجد بعض التصنيفات للعنف آخرى لكن في الغالب الأعم تقع ضمن الانواع المذكورة اعلاه .

ومن المعلوم ان المجتمعات العربية ومنذ عقد من الزمن أصبحت تعاني من العنف السياسي وهو عنف مركب يجمع اكثر من نوع من الانواع المذكورة اعلاه كالعنف المؤسسي والعنف الطائفي وعنف المقاومة وهو مانرى حالياً في أكثر من بلد عربي سواء في العراق أو سوريا أو ليبيا أو مصر أو اليمن .

المبحث الثاني : أثر العنف على التنمية

أن من ادبيات السياسة والاقتصاد هو ارتبط التنمية بمفهومها الشامل أو الضيق ، بمعنى التنمية التي تشمل كافة انشطة الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتعليمية

والصحية وغيرها ، أو التنمية يمعنها الضيق وهو اقتصارها على الجانب الاقتصادي . هو ارتبط التنمية بالاستقرار السياسي .

أولاً : التنمية الاقتصادية .

فالتنمية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بنظرية الخوف والتي تعني أن ظروف التنمية تحتاج الى استقرار شاملاً ولا سيما الاستقرار السياسي ، وهكذا نفهم ان هناك علاقة عكسية بين التنمية الشاملة أو الاقتصادية والعنف بشكل عام وخصوصاً السياسي منه ، أي كلماً تزايدات مظاهر الاصلاح الاقتصادي أنحسرت مظاهر العنف والعكس صحيح[19]. فالعنف في العراق على سبيل المثال أدى افقار الميزانية العراقية نتيجة الاستزاف اليومي لها لمواجهة العنف ، فضلاً عن انخفاض انتـ اج العراق من النفط نتيجة سيطرة الجماعات المسلحة على بعض مصادر الانتاج ، فضلاً عن انخفاض اسعاره على المستوى العالمي ، ما اثر بشكل واضح على مستوى التنمية في العراق[20].

كما أن البنك الدولي قيم العراق من أسوأ الأماكن في العالم الخاصة بالأعمال التجارية، في عام 2015 ، كما أن الحكومة العراقية تجري محادثات مع صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بقيمة 800 مليون دولار، لتمويل بعض العجز في الميزانية، ومع ذلك يتطلب المزيد من الإصلاحات الأساسية إذا أرادت تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل[21] .

وفي سوريا كبد العنف السياسي خسائر كبيرة للاقتصاد السوري حتى نهاية 2012، حيث بلغت الخسائر ب 48،8 مليار دولار أمريكي والذي يعادل نسبة 81،7 % من الناتج المحلي الاجمالي لسورية في عام 2010 . وتعتبر هذه الخسارة كبيرة مقارنة بالخسائر التي نتجت عن النزاعات الداخلية في دول أخرى [22] ، ومع تصاعد واستمرار العنف في سوريا والاضرار التي اصابت مخزون رأس المال الناجمة عن النزاع المسلح والزيادة في النفقات العسكرية من خارج الموازنة ، أدت الى تصاعد الخسائر الاقتصادية الاجمالية لتصل الى 143،8 مليار دولار امريكي مع نهاية الربع الأول من عام 2013[23].

وفي مصر ادى العنف السياسي المتصاعد منذ بداية 2011، الى نتائج كبيرة على الاقتصاد المصري والتنمية سواء من خلال الاثار المتحققة على الاستثمار او البطالة او الانتاج أو العجز في الميزانية فالعنف أدى إلى تدهور معدلات النمو الاقتصادي وانخفاض معدلات

الاستثمار وزيادة الإنفاق على الأمن على حساب قطاعات تنموية أخرى ، وضعف الاستثمارات الاجنبية وهذا ماحدث في مصر في السنوات الأخيرة ، فالميزانية العامة نتيجة قلة فرص النمو الاقتصادي وتمويل العجز في الميزانية مما يؤدي إلى خلل في ميزان المدفوعات، ويؤدي ذلك إلى التأثير على سعر الصرف، كما أن الميزانية تتأثر نتيجة محاولة توفير الأموال اللازمة لمكافحة الإرهاب. وتجاوز عجز الميزانية 10% من إجمالي الناتج المحلي عام 2011، وبلغ الدين العام 90.5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في منتصف 2014 [24].

ويأتي قطاع السياحة من ابرز القطاعات الاقتصادية التي تأثرت في موجة العنف السياسي وفق بيانات البنك المركزى وبالمقارنة نجد أن معدلات السياحة فى عام 2010 وصلت إلى 14.7 مليون سائح وبإيرادات وصلت إلى 11.6 مليار دولار طبقاً لوحدة الحسابات الفرعية لوزارة السياحة مقابل 10 مليون سائح فى 2014 بدخل قدره 9.5 مليار دولار[25].

كما أثر العنف السياسي على الاقتصاد التونسي رغم استقرار التجربة النسبية في تونس أكثر من بقية بلدان الربيع العربي . فإن ما شهدته البلاد من حوادث عنف وعدم استقرار سياسي ساهم في تراجع إقبال السياح على تونس من النصف الثاني من عام 2013،وذلك بحسب بيان صادر عن صندق النقد الدولي بتاريخ 2 كانون الاول 2013، وفي السياق نفسه شهد الاقتصاد التونسي عدة مشاكل مردها تراجع احتياطي البلاد من العملة الاجنبية ،وارتفاع قيمة الدين الخارجي (2،5 مليار يورو سنة 2013) وتفاقم عجز الميزان التجاري (8،8%)[26].

في حين يمر الاقتصاد الليبي حاليا بحالة من الكساد. فبالإضافة إلى الأثر الناجم عن انهيار أسعار النفط العالمية، أدت الصراعات العنيفة التي تشهدها البلاد إلى توقف الصادرات النفطية، وهي مصدر رئيسي للإيرادات الحكومية والخارجية. وتشير التقديرات إلى أن الاقتصاد الليبي قد انكمش بنسبة 24 في المائة في عام 2014، وذلك في أعقاب انكماش قدره نحو 14 في المائة في عام 2013. وفي حين توجد علامات على بدء انحسار الصراع السياسي وإعادة فتح اثنين من موانئ تصدير النفط، من غير المرجح أن تشهد إمدادات النفط الخام تعافيا سريعا، وسيظل معدل النمو منخفضا في عام 2015 ، قدر عجز الميزانية بأكثر من 40 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عامي 2014 و 2015. وتتمثل العوامل الرئيسية وراء المستوى المقلق في عجز الميزانية، بجانب تراجع الإيرادات النفطية بسبب انهيار الأسعار، في فاتورة الأجور الحالية وبنود الدعم التي تقدر بحوالي 70 في المائة من الإنفاق؛ وقد تراجع الإنفاق الرأسمالي إلى خمس ما كان عليه قبل الثورة. وتعتمد ليبيا اعتمادا كبيرا على احتياطياتها

الأجنبية الكبيرة التي تراجعت بشدة. وتظهر تقديرات مصرف ليبيا المركزي أن احتياطيات النقد الأجنبي بلغت 85.5 مليار دولار في ديسمبر/كانون الأول 2014، ويمثل ذلك تراجعا نسبته 40 في المائة عن مستواه في يوليو/تموز 2013[27].

وفي اليمن، أثر الصراع الدائر بين القوى العديدة المتنافسة على حكم البلاد بشدة على الاقتصاد، مما أدى إلى تراجع معدلات النمو إلى مستوى الصفر في عام 2014 نزولا من 4.8 في المائة في العام السابق. وبالإضافة إلى الاضطرابات السياسية التي تشهدها البلاد، فإن أعمال التخريب التي تعرضت لها حقول النفط وتردي أوضاع البنية التحتية يشكلان عقبة أمام النشاط الاقتصادي، وقد تسبب ذلك في نقص حاد في إمدادات الوقود وانقطاع الكهرباء. وتذهب التقديرات إلى أن الاقتصاد سينكمش بنسبة 2.8 في المائة في عام 2015 في ظل تزايد المخاطر السياسية والأمنية. وتشير التقديرات إلى تراجع صادرات النفط حوالي 10 في المائة في عام 2015، بالإضافة إلى هبوطها 11 في المائة في عام 2014 لتصل إلى متوسط قدره 140 ألف برميل يوميا. وارتفع عجز الميزانية إلى 8.7 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2014 نتيجة لتوقف إصلاحات نظام الدعم وعدم تحقيق أية وفورات. وقد استمر في هذا الاتجاه في عام 2015[28].

ثانياً : التنمية السياسية .

من نتائج العنف السياسي هو الجمود المؤسسي ، وهي ظاهرة ليست جديدة في البلدان العربية ، الا أن العنف السياسي قد عقدها . والجمود المؤسسي يعرفانها (ايزنستاد وشنبلغر) بكونها انهيار التحديث (breakdown of modernization) ، ويطلق عليها (هونتغتون) تسمية التفسخ السياسي ، وتعني أن هيئات مركزية وتنفيذية وتشريعية واحزاب لم يعد بإمكانها أداء ادوارها في التعبير كما يجب عن المصالح والاغراض المنوطة بها أو صياغة سياسات تتفق وهذه الأغراض [29].والسبب في ذلك أن هذه المؤسسات تركز نشاطها على الجانب الأمني ومواجهة العنف السياسي والذي يؤدي الى والسبب في ذلك أن هذه المؤسسات تركز نشاطها على الجانب الأمني ومواجهة العنف السياسي والذي يؤدي الى إضعاف التنمية السياسية وفي كثير من الآحيان توقفها.

ثالثاً : التنمية الأجتماعية.

الاندماج الاجتماعي أو المجتمع الشامل هو مجتمع للمجتمع يتمتع فيه كل شخص بحقوق ومسؤوليات ويضطلع فيه بدور فاعل ، اذ ينبغي أن يرتكز المجتمع الشامل على احترام حقوق الإنسان والحريات الإساية كافة ، والتنوع الثقافي والديني ، والعدالة الاجتماعية وحاجات الفئات الضعيفة والمحرومة والمشاركة الديمقراطية وحكم القانون . ويقابل الاندماج الاجتماعي ، الأقصاء الاجتماعي ، وهو يقوم على الاهمال المنهجي والاجحاف واتباع سياسات تميزية ضد أبناء المجتمع الواحد ، واستبعادهم عن الاندماج والمشاركة الكاملة في المجتمع[30].

لقد أثر العنف السياسي بشكل واضحاً على التنمية الاجتماعية في جعل المجتمعات في اندماج شامل لكافة مكوناته ،أذ أدى العنف السياسي الى انقسام المجتمعات ، إما انقسام سياسياً وهذا النوع وأن كان له بعض القبول في الانظمة السياسية الإ أنه له آثار غير مرغوب بها أجتماعياً أذا ما تحول هذا الانقسام الى استبعاد جماعات سياسية معينة من المشهد السياسي واضطهادهم كماهو حاصل في مصر .

الإ أن المشكلة تكون أكثر تعقيداً على الاندماج الاجتماعي عندما يكون هذا الانقسام على خلفية طائفية سواء كانت عرقية أو مذهبية كما حاصل في سورية بين العرب والاكراد ، والسنة والشيعة مما يؤدي الى خطر ليس انقسام المجتمع فقط وإنما قد يؤدى مستقبلاً الى تقسيم الدولة [31]. او كالانقسام الحاصل في العراق بين السنة والشيعة والعرب والاكراد وظهور دعوات الى تقسيم البلاد الى دول ثلاثة هي دولة سنية وشيعية وكردية . كذلك الحال في اليمن وانقسام المجتمع طائفياً بين المجتمع اليمني والحوثيين .

المبحث الثالث : معوقات التنمية في ظل العنف السياسي والطائفي

لايختلف أثنين عن اهمية التنمية في أي مجتمع ، كما لايختلف عن ضرورة الاستقرار السياسي في المجتمع كمظهر من مظاهر التنمية الصحيحة ، وعلى هذا الأساس فإن مستقبل أي تنمية في اي مجتمع متوقفة على عدة عوامل تكون سبباً في نهضة التنمية أو تكون في ضعفها أو ربما أنهيارها أو بعبارة أخرى هناك عدة معوقات تعرقل النهضة الشاملة في المجتمعات ولاسيما المجتمعات العربية ومنها .

أولاً : عدم الاستقرار السياسي .

تعد ظاهرة عدم الاستقرار السياسي من الظواهر الحديثة في دراسة العلوم السياسية على اعتبار أنها لم تأخذ حيزها من الاهتمام بشكل اكاديمي الإ بعد النصف الثاني من القرن الثاني حيث ظهرت الدول الحديثة الاستقلال في العالم النامي وظهرت معها في الوقت ذاته إشكالات وازمات عدم الاستقرار السياسي بسبب جملة من العوامل التي ترد على طبيعة التكوين الثقافي والاجتماعي لهذه الدول[32].

ويرى جونسون (Johnson)، " أن عدم الاستقرار السياسي يحصل عندما تكون المؤسسات السياسية في مجتمع غير فاعلة في تلبية مطالب الجماهير أو الاستجابة لامالهم مما يفضي الى حالة من النفور السياسي بدرجات مختلفة من الشدة " وتبعاً لذلك يعرف عدم الاستقرار السياسي بأنه " حالة من النزاع بين الحكومات والجماعات التي تمثل قوى أجتماعية منافسة لها وغالباً ما يكون التعبير عن هذا النزاع من خلال أعمال العنف بشكل علني كدلالة على التطرف السياسي من أجل زعزعة الوضع القائم[33].

ويعرف إكرام عبد القادر بدر الدين عدم الاستقرار السياسي بأنه " حالة من التغيير السريع غير المنضبط أو المحكوم تتسم بتزايد العنف السياسي وتناقص الشرعية والانخفاض في قدرات النظام "[34].

ومن التعريفات السابقة لعدم الاستقرار السياسي يتضح أنه جملة من الازمات والتي تؤدي الى تصاعد العنف السياسي وهو احد معوقات التنمية في المجتمعات العربية ولاسيما تلك التي تتعرض الى موجة من العنف السياسي والطائفي ، ويتضح من خلال المؤاشرت التالية تناقص التنمية في البلدان العربية التي تتعرض الى العنف السياسي وعدم الاستقرار، فحسب ترتيب التنمية البشرية لسنة 2012، كانت تسلسل بعض الدول العربية كالآتي [35]: (ليبيا :64)، (تونس:94) ،(مصر :112)، (العراق:131)، (اليمن:160) .

كما من نتائج عدم الاستقرار السياسي وتزايد العنف هو تزايد موجة الهجرة في تلك البلدان وتوضح المؤشرات ارتفاع عدد المهاجرين في بلدان العربية نتيجة العنف من 8،1 ملايين عام 2000 الى 12،3 مليوناً عام 2013بزيادة قدرها 4،2 مليوناً وبمعدل تغير سنوي يبلغ 4% ، ويتسم المشرق العربي بدرجة عالية من الهجرة البينية بشكل مقارناً ببقية الأقاليم العربية ، حيث تلعب الأوضاع السياسية بشكل عام ، المتمثلة في عدم الاستقرار السياسي والأزمات السياسية والنزاعات المسلحة ، دوراً في الهجرة [36].

ثانياً : غياب الحكم الرشيد .

تختلف تعريفات الحكم الرشيد وتتنوع ، ويعد تعريف البنك الدولي واحد من أهم تلك التعاريف فالحكم الرشيد هو التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في بلد ما من أجل الصالح العام[37] ، وهذا يشمل :

1- عملية اختيار القائمين على السلطة ورصدهم واستبدالهم (البعد السياسي).
2- قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيذ السياسات السليمة بفعالية (البعد الاقتصادي).
3- احترام كل من المواطنيين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم(البعد المؤسساتي).

معايير الحكم الرشيد:-

قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي بإشراف دانيال كوفمان وآخرين بوضع ست معايير للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجانب السياسي ،الاقتصادي والمؤسساتي وهي[38]:

1- **الصوت والمساءلة:** يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكومتهم، وكذلك حرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية وسائل الإعلام.

2- **الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب:** يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

3- **فعالية الحكومة:** يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية، ونوعية إعداد السياسات.

4- **نوعية التنظيم:** قدرة الحكومة على توفير سياسات وتنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وتساعد على ذلك.. ويكون ذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على أهم القيود الرئيسة التي تواجه الشركات.

5- **سيادة القانون:** يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في التقيد ببا، بما في ذلك نوعية إنفاذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم وكذلك احتمال وقوع جرائم وأعمال عنف.

6- **مكافحة (ضبط، الحد من) الفساد:** يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد صغيرها وكبيرها، وكذلك" استحواذ" النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة .

العلاقة بين إدارة الحكم والتنمية البشرية .

تداول الكثيرون في شؤون إصلاح إدارة الحكم والتنمية على مدى العقود الماضية، غير أن الوعي الحقيقي لأهمية هذا الموضوع بدأ يتشكّل في السنوات الأخيرة بفضل جهود المنظمات الدولية المهتمّة بهذا المجال، بينها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والتي قامت بدراسة العلاقة بين المفهومين ثم الربط بينهما إنطلاقا من أن إصلاح إدارة الحكم يؤثر إيجابا على رفاه الناس وتحسين نوعية حياتهم.

يتطلّب إصلاح إدارة الحكم التركيز على دور المؤسسات وتفعيل آدائها عبر تشجيع ممارسات الحكم الرشيد التي تقوم على مبادئ المشاركة والشفافية والمساءلة وحكم القانون وتتّسم الفعالية والعدالة والحيادية. والمؤسسات المعنية هنا هي مؤسسات الدولة من سطات تنفيذية وتشريعية وقضائية، إضافة الى مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص. فمن المستحيل أن تتخلّى الدولة عن مسؤولياتها وواجباتها تجاه المواطن ومستلزمات رفاهه، لكنها لا يمكن أن تكون الجهة الوحيدة المكلفة بذلك. ففي ظل إقتصاد السوق وانفتاح المجتمعات يتوقّف إحراز التقدّم على تصرفات وآداء العناصر الفاعلة الأخرى كالمجتمع المدني والقطاع الخاص.

لكل مؤسسة من هؤلاء دور في هذه العملية الشاملة التي يفترض فيها أن تتعاون وتتكافل من أجل تحقيق التنمية البشرية وتعزيزها. فمؤسسات الدولة مسؤولة عن تقديم الخدمات العامة وعن خلق الأطر القانونية الفعّالة التي من شأنها تنظيم النشاط العام والخاص. ذلك يفترض تأمين الإستقرار والعدالة والعمل على توفيق مصالح كامل فئات المجتمع لخدمة الصالح العام، ويعني تمكين أصحاب المصالح من مساءلة أصحاب المسؤولية فيما خصّ هذه الخدمات

والأطر. تستطيع مؤسسات الدولة الفعّالة حماية حقوق المواطنين وحريّاتهم والفصل في نزاعاتهم بصورة حيادية والعمل على تعزيز نوعية معيشتهم بشكل عادل ومتوازن.

أما مؤسسات المجتمع المدني فهي مسؤولة عن ربط الأفراد بالحقل العام من خلال تمثيل مصالحهم وتنظيم مشاركتهم وقدرتهم على التأثير في كافة الشؤون السياسية والإقتصادية والإجتماعية.

تستطيع مؤسسات المجتمع المدني الفعّالة حماية حقوق الناس وتحسين نوعية معيشتهم من خلال مراقبة آداء الدولة، وممارسة الضغط على أصحاب القرار، والعمل على نشر التوعية وبناء المعرفة فيما يتعلّق بجوانب الحياة كافة.

أما مؤسسات القطاع الخاص، فتتركز مسؤوليتها في إحترام القانون وحقوق الإنسان وتفعيل مبادئ الشفافية والمساءلة في أعمالها من جهة، ومشاركة الدولة ما تمتلكه من معلومات وخبرات والتعاون معها في عملية خلق فرص العمل، وتحفيز النمو الإقتصادي المتوازن، والمحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة اخرى. تستطيع مؤسسات القطاع الخاص الفعّالة لعب دور رئيسي في عملية التنمية في ظل العولمة وتقلّص الدور الإقتصادي للدولة الحديثة.

إنطلاقا من أدوار هذه المؤسسات ومن ما يمكن لها تحقيقه على مستوى تحقيق رفاه الإنسان، إذا ما تم تفعيل آدائها وتوافرت لها سبل التطوير والتقدم، نستطيع أن نرى العلاقة جلية بين إصلاح إدارة الحكم وتحقيق التنمية البشرية خصوصا في ظل وجود الدراسات التي تثبت ان ممارسات الحكم الرشيد قد نجحت حيثما تمّ تبنّيها بتحفيز الإقتصاد وتخفيف حدة الفقر وتحسين نوعية الحياة لدى المواطنين بصورة عامة.

وبصورة يمكن القول أن هناك علاقة وثيقة بين الحكم الرشيد والعنف السياسي وتأثيرهما على مستوى التنمية ، فكلما زاد العنف السياسي كلما كانت معايير الحكم الرشيد غير وأضحة المعالم ، وتركز السلطة السياسية الحاكمة على البعد الأمني في علاقاتها سواء مع المواطنيين أو مؤسسات الحكم المدني ، والعكس صحيح كلما زادت معايير الحكم الرشيد قلت فرص العنف السياسي وتصاعدت نسبة التنمية . ويوضح الجدول ضعف الاستقرار السياسي وتزايد العنف في المنطقة العربية مقارنة ببقية المناطق العالمية .

الاستقرار السياسي وغياب العنف (2009).

المنطقة الاقليمية	قيمة المؤشر	نسبة الترتيب
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	79,0	81,9
الكاريبي	0,51	65,2
شرق آسيا	0,32	59,4
أوروبا الشرقية والبلطيق	0,28	56,1
أمريكا اللاتينية	-0,45	35
الدول العربية	-0,71	32,4

المصدر: يختار عبد القادر، عبد الرحمن عبد القادر، دور الحكم الرشيد في تحقيق التنمية الاقتصادية : حالة الدول العربية ، جامعة وهران، الجزائر، 2011، ص21.

الخاتمة :

يمكن القول ان العنف السياسي في الدول العربية قد أثر على التنمية الشاملة في تلك الدول الى درجة أصبحت تحتل المراتب الاخيرة في سلم التقيمات العالمية . ان العنف المتصاعد في بعض البدان العربية يدق ناقوس الخطر في كثير من تفاصيل تلك الدول ابتداء بالتنمية الاقتصادية والصحية والتعليمية والسياسية والاجتماعية والثقافية .. وصولاً الى أخطر الازمات وهي انقسام المجتمعات العربية في ضوء العنف المتصاعد الى تقسيمات عرقية وطائفية كما يحصل في اكثر من بلد عربي كالعراق وسوريا وليبيا واليمن وربما تتطور هذا الانقسام العرقي والطائفي الى

تقسيم في الخريطة السياسية للدول العربية وانهيارها مقومات الدولة فيها .. فضلا عن الهجرة ولاسيما هجرة الادمغة العربية واصحاب الاختصاصات العلمية وما نلاحظة من تصاعد للهجرة في كل من العراق وسوريا ماهو الانتيجة من نتائج العنف السياسي والطائفي الذي يعصف في تلك الدول بعد انهيار معايير التنمية الشاملة في كافة جوانب الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية وغيرها .

المصادر والهوامش :

[1] – أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي ، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ،مادة العنف " الجزء الثاني "** ، المطبعة الكبرى الاميرية ، 1906، ص516.

2– حسنين توفيق ، **ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية** ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الأولى ،1992، ص41.

3– نقلاً عن : د. فريد جاسم القيسي ، **فتنة العنف في العراق : دراسة سوسيولوجية تحليلية نقدية في أسباب العنف** ،المركز القومي للاصدرارات القانونية ، القاهرة ، الطبعة الأولى ،2012،ص29.

4– قبي آدم ، **رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر** ، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة، الجزائر ، العدد 1، 2012، ص 104.

5– عبد الناصر حريز ، **الإرهاب السياسي : دراسة تحليلية** ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، 1996، ص 48.

6– سهير عادل العطار ، **المدخل الاجتماعي لدراسة الازمات بين التصورات النظرية والتطبيقات العملية** ، مطابع جامعة عين شمس ، القاهرة ، 1995، ص 194.

7– متاح على الرابط الالكتروني
www.whqllbdoc.who.int/publications/2002/9241545615.ara.bdf

8– د. فريد جاسم القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص38.

9– دافيدوف لندال ، **المدخل الى علم النفس** ، ترجمة : سيد الطواب وأخرون ، دار ماكجوهيل ، القاهرة ، 1983، ص 67.

10– للمزيد أنظر : سامية مصطفى الخشاب ، **النظرة الاجتماعية** ، دار المعارف ، القاهرة ،1993، ص121.

11– احمد الرباعية ، **أثر الثقافة والمجتمع في دفع الفرد الى ارتكاب الجريمة** ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب ، الرياض ، 1987، ص31.

12– د. فريد جاسم القيسي ، مصدر سبق ذكره ، ص38.

13– للمزيد أنظر : محمود الزهيري ، **العنف السياسي** ، جريدة الاتحاد ، 2010/12/13، www.alitthad.com. وابراهيم الحيدري ، **في العنف السياسي والارهاب** ، جريدة الشرق الأوسط . 2010/12/20، العدد (8423). www.aawsat.com .

14- د. فريد جاسم القيسي ن مصدر سبق ذكره ، ص40.

15- محمد عبد القادر خليل ، **أسباب تصاعد معدلات العنف في العراق** ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، 10/13م2013.

www.acpss.aharm.org.eg/Review.aspx?Serial=147.

16- وهي نزاعات تنشا بين المجموعات العرقية والدينية والسياسية بين المجتمعات والأمم حين ينظر الى أهدافها ونواياها وقيمتها وأفعالها على انها متضاربة ، وتكون نزاعات حاد ة تنطوي على عنف جماعي ن مثل تلك التي حدثت في ايرلندا الشمالية بين البروتستانت والكاثوليك وفي تركيا بين الاتراك والاكراد وفي رواندا بين الهوتو والتوتسي وفي كشمير وفي الشرق الأوسط. انظر : دافيد او سيرز ، ليوتي هاني روبرت جيرفس، **المرجع في علم النفس السياسي (الجزء الثاني)**، ترجمة : ربيع وهبه و مشيرة الجزيري ومحمد الرخاوي ، مراجعة وتقديم : قدري حنفي ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2010، ص1179.

17- للمزيد أنظر : د.حسنين توفيق ابراهيم ، مصدر سبق ذكره ، ص42.

18- للمزيد أنظر : د.صلاح الدين عامر ، **المقاومة الشعبي ة المسلحة في القانون الدولي العام** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، بلا سنة طبع ص26-28. د. رجب عبد المنعم متولي ، **الفرق بين الارهاب الدولي والمقاومة المشروعة في ضوء القانون الدولي** ، مكتبة مدبولي ن القاهرة ، 2010، ص 189. د . محمد صالح المسفر ، **جدلية العلاقة بين المقاومة والاحتلال والديمقراطية** ، مجلة النهضة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، المجلد الثامن ، العدد الرابع ، اكتوبر 2007، ص 54, د. خليل اسماعيل الحديثي ، **تنازع المشروعية بين الاحتلال والمقاومة في العراق** ، بلا دار نشر ، الطبعة الثانية، 2005. ص61.

19- محمد بن سعيد الفطيسي، **نظرية الخوف في التنمية الاقتصادية وعلاقتها بالعنف السياسي في المجتمع المدني** ، مجلة الفلق الالكترونية .

20- تقرير : **صندوق النقد الدولي ، العراق** ، اغسطس 2015.ص5.

http://iraqieconomists.net/ar/2015/09/19

21- تقرير امريكي : **العراق يمر بأخطر ازمة اقتصادية تهدد مستقبله بالكامل** .2015/8/8 . متاح على الرابط www.ara.shafaaq.com/22736 .

22- **الازمة السورية : الجذور والاثار الاقتصادية والاجتماعية** ، المركز السوري لبحوث السياسات دمشق، كانون الثاني 2013، ص5.

23- الاونروا، **سورية هدر الانسانية** ، تقرير يرصد الظروف الاقتصادية والاجتماعية في سورية ، المركز السوري لبحوث السياسات ، دمشق ، آيار 2014، ص25.

24- عثمان أحمد عثمان ، **الإرهاب واثره على التنمية في مصر** ، المركز المصري لمكافحة الإرهاب ، القاهرة ،ص 14.

25- المصدر السابق ، ص16.

26- الشاذلي العياري ، **تحذير من تدني مستوى احتياطي العملة الصعبة** ، 2013/6/27. متاح على الرابط الالكتروني . http;//google/nDKled.

27–مجموعة البنك الدولي ، **المرصد الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا** ،ابريل/ نيسان 2015، ص7. متاح على الرابط الالكتروني .
http://siteresources.worldbank.org/INTMENA/Resources/ARABICfinal.pdf
28– المصدر السابق ، ص 8.
29– رعد عبد الجليل ، **الجمود المؤسسي واثره في فشل التنمية السياسية محاولة من أجل بناء مفهوم** ، جامعة صلاح الدين ، كلية القانون والسياسة ، ص5 . متاح على الرابط الالكتروني .
http://www.repository.uobaghdad.edu.iq/uploads/magazines/political%20science/2010/Volume0%20Issue40/Volume0%20Issue40/713.pdf.

30- اليونسكو منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة ، **الادماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي** ، مكتب بيروت ، 2013، ص8. متاح على الرابط الالكتروني .
http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/images/SHS/Social_Inclusion_Democracy_concept_paper_Arabic.pdf.
31– ناصر الغزالي ، **النزعة الطائفية – تجلياتها ودورها في المجتمع السوري** .
http://www.achr.eu/naser.tafeh.pdf.
32– د. موسى ابراهيم ، **السياسية الاقتصادية والدولة الحديثة** ، دار منهل اللبناني ، بيروت ، 1997، ص13.
33- Kenneth F. Johnson, causal factors in Latin American political instability, In: Harry Kebschull, politics in transitional societies, Meredith Corporation, U.S. A, 1973, p 312.
34–د.اكرام عبد القادر بدر الدين ، **الاستقرار السياسي في مصر (1952–1970)** ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، العدد 69، تموز 1982، ص30.
35– تقرير التنمية البشرية 2012.
36– جامعة الدول العربية ، **التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية : الهجرة الدولية والتنمية** ، القاهرة ، 2014، ص12.
37- The world bank, « A Decade of Mesuring The Quality of Governance », Governance Matters 2007, Worldwide .p02,(visit;www.govindicators.org).
38- Daniel KAUFMANN, Avec Edouard AL-DAHDAH, « La Gouvernance dans le monde: constats et implications pratiques », Institut de la Banque mondiale, Présentation au colloque du Conseil National Économique et Social (CNES), Alger, 3février 2007, p11. (voir : www.CNES.dz)